

التحليل بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية إحدى أهم وأقدم وسائل التحليل التي يعتمد عليها في تشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ورغم ظهورها واستعمالها منذ القرن 19 إلا أنّها لا تزال تمثل إحدى أهم أدوات التحليل المالي.

تعريف النسب المالية: تعرف النسب المالية على أنّها أداة من أدوات التحليل المالي تقوم على دراسة العلاقة بين مكونات القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسب مالية، على هذا الأساس نجد أنّ النسبة المالية تعبر عن العلاقة بين عنصرين متجانسين ومرتبطين بمعنى اقتصادي وهذا بهدف استخلاص عناصر ظاهرة معينة وتؤخذ العناصر المذكورة عادة من الميزانية المالية أو من جدول حسابات النتائج أو كلاهما معاً.

وتنقسم النسب المالية إلى مجموعات كما يلي:

أولاً: نسب السيولة: يهدف هذا الصنف من النسب إلى قياس وتقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل قبل استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن دورة الاستغلال (أي الأصول المتداولة).

وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع الأصول المتداولة ومجموع الخصوم قصيرة الأجل (ديون قصيرة الأجل)، ومن أهم النسب المستخدمة نذكر ما يلي:

1- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وذلك

بالاعتماد على الأصول المتداولة. هذه النسبة يجب أن لا تقل عن "1". تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

2- نسبة السيولة السريعة: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة

سهلة التحول إلى نقدية واستبعاد عنصر المخزونات بسبب مشاكلها المختلفة (فقدان القيمة، طول فترة التسويق،

التلف...)، أفضل قيمة لهذه النسبة تكون ضمن المجال [0.5-0.6] تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

3- نسبة السيولة الجاهزة: يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد هي موجودات سائلة وجاهزة حيث

يمكن الاعتماد عليها للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل خاصة إذا كانت المؤسسة تعاني من صعوبة في التحكم في التدفقات

النقدية المتأتية من المخزون والعملاء. أفضل قيمة لهذه النسبة تكون ضمن المجال [0.2-0.3] تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

ثانياً: نسب النشاط: تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها من خلال توزيع مواردها المالية، كما تقيس

كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من المبيعات. ومن أهم هذه النسب:

1- معدل دوران (العائد) الأصول الثابتة: يعتبر هذا المعدل بمثابة مؤشر لمدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة لتوليد حجم

معين من المبيعات، فهي تقيس مدى مساهمة كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة في توليد مبيعات المؤسسة. ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

2- معدل دوران (العائد) الأصول المتداولة: تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة كل دينار مستثمر في الأصول المتداولة في توليد

مبيعات المؤسسة وعلى هذا . ويحسب كما يلي:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال خارج الرسم/الأصول المتداولة

تعكس المعدلات السابقة السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة تحصيل حساباتها المدينة وتصريف مخزوناتها ويمكن تحليل وتفسير النسبة السابقة بشكل أكثر دقة من خلال ما يلي:

2-1- معدل دوران المخزون: تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات، يقدر المعدل المثالي بـ (4)، فكلما انخفض هذا المعدل عن: 4 دل ذلك على أن المؤسسة تعاني من بطء في تصريف مخزوناتها وهو ما يؤدي إلى تجميد جزء من الأموال على شكل مخزون. وإذا زاد هذا المعدل عن: 4 دل ذلك على زيادة نشاط المؤسسة. ويحسب كما يلي

معدل دوران المخزون = رقم الأعمال خارج الرسم / متوسط المخزون

متوسط المخزون = (مخزون بداية المدة + مخزون نهاية المدة) / 2

ملاحظة: بعد حساب معدل دوران المخزون يمكن حساب متوسط فترة التخزين = 360 / معدل الدوران

تستعمل النسب السابقة عادة من طرف المحلل الخارجي لأنه يجد صعوبة في الحصول على معلومات دقيقة حول حركة المخزون في المؤسسة وبشكل مفصل، أما إذا تمكن من الحصول على تلك المعلومات فإنه يصبح من المناسب حساب مختلف معدلات المخزون كما يلي:

● معدل دوران البضاعة = تكلفة شراء البضاعة / متوسط المخزون من البضاعة

● معدل دوران المواد الأولية: تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون من المواد الأولية

● معدل دوران المنتجات المصنعة: تكلفة انتاج المنتجات المصنعة / متوسط المخزون من المنتجات المصنعة

2-2- معدل دوران المدينون (الزبائن والحسابات الملحقه): يتوقف نجاح المرحلة السابقة (مرحلة تصريف المخزونات) على

نجاح هذه المرحلة حيث تبدأ من تاريخ البيع للعملاء وتستمر إلى غاية تحويلهم إلى سيولة. وهو يدل على عدد مرات تجدد

حسابات الزبائن والآجال الممنوحة للزبائن من طرف المؤسسة، ويقدر المعدل المثالي لهذا المعدل بـ (4). فكلما انخفض هذا

المعدل عن: 4 دل ذلك على أن المؤسسة تمنح مهلة أكبر من ثلاثة أشهر لزبائنهم، وإذا زاد هذا المعدل عن: 4 دل ذلك على

أما تمنح مهلة أقل من ثلاثة أشهر لزبائنها. والحسابات المدينة هي الزبائن والحسابات الملحققة به المصنفة في الأصول

المتداولة فقط. وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

معدل دوران المدينون = المبيعات السنوية الآجلة داخل الرسم / رصيد الحسابات المدينة (رصيد نهاية المدة)

ملاحظة: بعد حساب معدل دوران المخزون يمكن حساب متوسط فترة التحصيل من العملاء = $360 /$ معدل الدوران

2-3- معدل دوران الدائنون (الموردون والحسابات الملحققة): تعبر هذه النسبة عن الآجال الممنوحة من طرف الموردين

للمؤسسة وهي بمثابة مصدر تمويل قصير الأجل. والحسابات الدائنة هي الموردون والحسابات الملحققة به المصنفة في الديون

قصيرة الأجل فقط. وتحسب كما يلي:

معدل دوران الدائنون = المشتريات السنوية الآجلة داخل الرسم / رصيد الحسابات الدائنة (رصيد نهاية المدة)

ملاحظة: بعد حساب معدل دوران المخزون يمكن حساب متوسط فترة التسديد للموردين = $360 /$ معدل الدوران

ثالثا: نسب المديونية: تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون (تمويل خارجي) لتمويل أصولها وذلك مقارنة مع

التمويل الداخلي (الأموال الخاصة). ومن أهم النسب نذكر:

1- نسب المديونية (الملاءة العامة أو قابلية السداد): تقيس هذه النسبة حجم الديون التي ساهم بها الغير إلى اجمالي أصول

المؤسسة. وتقدر النسبة المثالية ب: (0.5)، حيث كلما قلت هذه النسبة عن 0.5 دل ذلك على أنّ المؤسسة تعتمد في تمويل

أصولها على أموالها الخاصة أكثر من الديون وبالتالي هي قادرة على تسديد ديونها، وكلما زادت هذه النسبة أكثر من 0.5 دل

ذلك على أنّ المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على الديون أكثر من أموالها الخاصة وبالتالي هي قادرة على تسديد ديونها ما

يجعل قدرتها على الاقتراض من جديد ضعيفة. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المديونية = مجموع الديون (الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل) / مجموع الأصول

2- نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي (الديون) مقارنة بالمصادر الداخلية.

وتقدر النسبة المثالية ب: (1)، كلما قلت النسبة عن الواحد 1 دل ذلك على أنّ المؤسسة غير مستقلة ماليا فهي تعتمد على

الديون أكثر من الأموال الخاصة وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد 1 كلما كانت المؤسسة مستقلة ماليا وتعتمد على

الأموال الخاصة أكثر من الديون. وتحسب كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون (الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل)

3- نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة. القيمة المثالية لها هي الواحد

(1). حيث كلما قلت النسبة عن 1 فالمؤسسة تتمتع بهامش أمان وهي تغطي أصولها الدائمة بواسطة الأموال الدائمة، وإذا

كانت أقل من 1 فالمؤسسة لا تتمتع بهامش امان وهي غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة الأموال الدائمة. وتحسب

بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل) / الأصول الثابتة

4- نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الخاصة والأصول الثابتة. القيمة المثالية لها هي الواحد

(1). حيث كلما قلت النسبة عن 1 فالمؤسسة تتمتع بهامش أمان وهي تغطي أصولها الدائمة بواسطة الأموال الخاصة، وإذا

كانت أقل من 1 فالمؤسسة لا تتمتع بهامش امان وهي غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة الأموال الخاصة. وتحسب

بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

5- القدرة على السداد: تساعد هذه النسبة في قياس وتحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بمصادرهما المالية الداخلية. وتحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{القدرة على السداد} = \text{الديون طويلة الأجل} / \text{القدرة على التمويل الذاتي}$$

القدرة على التمويل الذاتي: وهو قدرة المؤسسة على التمويل من داخل المؤسسة بمجموع المصادر المالية الداخلية المستخرجة

من نشاط المؤسسة خلال دورة الاستغلال والمعدة لمقابلة الاحتياجات المالية للدورة. ويحسب هذا الرصيد من جدول حسابات

النتائج بالطريقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{القدرة على التمويل الذاتي} = & \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الاهتلاكات والمؤونات-المسترجعات عن خسائر القيمة} \\ & \text{والمؤونات} + \text{القيمة المحاسبية لعناصر الأصول المتنازل عنها- فائض القيمة الناتج عن التنازل عن التثبيتات غير المالية-} \\ & \text{اقساط اعانات الاستثمار} \end{aligned}$$

رابعا: نسب الربحية والمردودية: تعتبر هذه المجموعة واحد من الاتجاهات صعبة التحديد والقياس لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى

تكون الشركة ربحية، إذ أن الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن بالربح الحالي مقابل أرباح مستقبلية بالاضافة إلى أن الربحية محاسبيا

تتجاهل المخاطر المصاحبة لذلك، ومن أهم النسب:

1- المردودية التجارية: تقيم هذه النسبة السياسة التسعيرية المنتهجة من طرف المؤسسة ومدى تحكّمها في تكاليف منتجاتها،

تحسب كما يلي:

$$\text{المردودية التجارية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$$

2- هامش الربح: يدل هذا المؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في إدارة ومراقبة التكاليف بجميع انواعها، ويحسب كما يلي:

هامش الربح = النتيجة الصافية للسنة المالية / اجمالي الايرادات

3- منفعة الأصول: يعبر المؤشر عن انتاجة الأصول اي نسبة الايراد الكلي المحقق لكل دينار مستثمر في الأصول. ويحسب

بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = اجمالي الايرادات / مجموع الأصول

4- معدل العائد على الأصول: يعبر هذا المؤشر عن مدى مساهمة الأصول المستخدمة من طرف المؤسسة في تكوين النتيجة.

ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية للسنة المالية / مجموع الأصول

5- المردودية المالية: وتسمى أيضا بمردودية الأموال الخاصة وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي

تقيس العائد المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة. ويمكن حسابها بالطريقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية للسنة المالية / الأموال الخاصة

6- المردودية الاقتصادية: هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية المحققة ومجموع الأموال المستخدمة، وقد يعبر عن النتيجة الاقتصادية

بالنتيجة العملياتية بعد الضريبة، أما الأموال المستخدمة فعادة يعبر عنها بأصول المؤسسة الممولة بموارد دائمة. وتحسب بالعلاقة

التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية